المستعمرون، لصالح هذا الجانب، أي تطوّر في المجتمع العربي في فلسطين.

وهكذا لم تشهد فلسطين الحركة الدستورية التي شهدتها جارتها مصر، مثلاً، ولم تنشأ أو تتطور في فلسطين تلك المجالس التشريعية والبرلمانية التي نشأت وتطوّرت، حتى مع وجود الاحتلال الاجنبي، في العراق أو لبنان أو سوريا، ولم تتأسّس فيها بدايات التقاليد الديمقراطية العصرية التي شهدتها هذه البلدان. وفي حالات بعينها، ناجمة عن جعل الدفاع عن الارض ومنع انتقالها الى اليهود هدفاً جوهرياً للحركة الوطنية، قاومت الحركة الوطنية، بتأييد شعبي، بعض مظاهر التطوير التي حاولت سلطات الاحتلال فرضها، لا لشيء الّا لأن فرضها كان يستهدف تسهيل تحقيق الوطن القومي اليهودي. وللتذكير، هناك أمثلة بارزة وشهيرة، فقد حاولت الحركة الوطنية أن تحول دون الغاء نظام شيوع الارض العثماني لأن الغاءه يعمّم الملكية الفردية فيسهل على اليهود شراء الارض التي يتعذر عليهم شراؤها في ظل الملكية المشاعة البدائية. ورفضت الحركة الوطنية، بتأييد شعبي كاسح، عروض بريطانيا بانشاء مجالس تشريعية، معيّنة أو منتخبة، لا لشيء الّا لأن بريطانيا أعطت اليهود، في هذه المجالس، ما يسهل جعل الصهيونيين مهيمنين عليها. هذا الرفض جعل الحركة الوطنية حذرة حتى ازاء اجراء الاحصاءات العامة للسكان لارتباط هذه الاحصاءات باجراء الانتخابات.

بهذا كله، وبتضافره مع تأثير الموروث الاجتماعي المتخلف، بقيت الولاءات في فلسطين، بما فيها الولاءات الوطنية، قائمة على الاسس التقليدية التي لم يمتزج بها من مفاهيم الديمقراطية المعاصرة الّا أقلّها؛ فلم تعرف فلسطين، في عهد الانتداب البريطاني، أيّة انتخابات عامة، لا صحيحة ولا مزوّرة؛ ولم تجر أية انتخابات قطاعية يشترك فيها ناس القطاع كله، كما لم تتشكّل الهيئات التمثيلية القليلة الموروثة او الناشئة، كمجالس الاختيارية في القرى أو مجالس البلديات في المدن، من طريق الانتخابات العامة، بل من طريق انتخابات يشترك فيها الوجهاء في القرى ومن تنطبق عليه شروط بعينها في المدن. وانسحب الامر ذاته على الهيئات التي أنشأتها الحركة الوطنية. فالجمعيات الاسلامية ـ المسيحية، التي شكّلت طيلة عقد العشرينات قاعدة البناء التنظيمي للحركة الوطنية في المدن، ضمّت نخبة من النشطاء، وكان هؤلاء هم الذين يختارون مندوبي مدنهم الى المؤتمر العربي الفلسطيني الذي ينتخب، بدوره، اللجنة التنفيذية، أي القيادة الوطنية العليا. أمّا الاحزاب، وقد تأخّر تشكيلها حتى عقد الثلاثينات، فقد بقيت احزاباً للنخبة التي يحظى ناسها بالتأييد الشعبي بسبب المنزلة المتحققة لهم نتيجة عوامل غير حزبية، فبقي الولاء فيها قائماً على الاسس التقليدية. وقد تفيد الاشارة هنا الى ان أكبر هذه الاحزاب وأوسعها شعبية وهو الحزب العربي الملتف حول زعامة الحاج أمين الحسيني أصرّ في نظامه الداخلي على حصر حق انتخاب هيئته القيادية بعدد محدود من اعضائه ممن تبيح القيادة ذاتها لهم هذا الحق، أي للنخبة، وحجب هذا الحق، صراحة، عن الاعضاء الآخرين، أي عن معظم الاعضاء. أما حزب الاستقلال، الذي مثّل أكبر العناصر القومية استنارة في حينه، فقد جهر برأي أعلنه مؤسسوه وهو أن الانتخابات مفسدة لأنها قد تجيء الى القيادة بالعناصر التي يراها هؤلاء المؤسسون غير صالحة، فبقي هذا الحزب، على الرغم من تأثيره الفكري الواسع في تطوير المقاومة الوطنية للاستعمار البريطاني، محصوراً بالعدد المحدود من العناصر التي أسسته، ثم لم يلبث أن تلاشى قبل انقضاء سنتين على تأسيسه، بسبب قلة موارده، من دون ان يتخلى اصحابه عن حرصهم على النخبوية. والمنظمة الوحيدة التي نشأت في البلاد بعيداً عن الاسر الطاغي للوجاهات التقليدية، وهي المنظمة العمالية العربية، أو جمعية العمال العرب، لقيت معارضة قاسية من قيادة الحركة الوطنية، وانتهى أمرها بالتبدّد، واغتيل مؤسسها، وتشرد أو طوّع أعوانه.